الأمم المتحدة

TD/B/EX(60)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الستون

جنيف، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الستين

المعقودة بقصر الأمم، في جنيف، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(A) GE.15-00671 040215 130215

1500671

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية الستين للمجلس يوم الأربعاء ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعقد المجلس أثناء الدورة جلستين عامتين.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤: النمو المقترن بتحول هيكلي - خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥*

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢- أحاط المجلس علماً بتقرير *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤* (UNCTAD/LDC/2014).

٢- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والستين

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣- عرض رئيس الدورة التاسعة والستين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية تقرير الدورة.

٤- وأحاط المجلس علماً بتقرير الدورة التاسعة والستين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية بصيغته المعدلة والوارد في الوثيقة TD/B/WP/267/Rev.1 وأيد الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الفرقة العاملة في الجلسة. وانصب تركيز الاستنتاجات المتفق عليها للدورة التاسعة والستين للفرقة العاملة على وصف البرنامج المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP(69)/CRP.1/Rev.1.

باء- مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قام المجلس بما يلي:

(أ) الموافقة على ترشيح الهند لعضوية الفرقة العاملة في عام ٢٠١٥؛

(ب) الموافقة على طلبي منظمتين غير حكوميتين، هما مركز الديمقراطية والتكنولوجيا والمؤسسة العالمية من أجل الديمقراطية والتنمية، على النحو الوارد في الوثيقتين TD/B/EX(60)/R.1 وR.2 على التوالي؛

(ج) الموافقة على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات عام ٢٠١٥ (TD/B/EX(60)/CRP.1). وقال الرئيس إن الأمانة ستصدر تحديثاً للجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠١٥؛

(د) اعتماد جدولي الأعمال المؤقتين للدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية وللجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية (انظر المرفقين الأول والثاني).

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٦- أكد الأمين العام للأونكتاد في كلمته الافتتاحية أن *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤: النمو المقترن بتحول هيكلي - خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥* كان آخر تقرير من سلسلة تقارير الأونكتاد المنشورة في عام ٢٠١٤ والتي تدور حول قضايا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧- وأشار إلى أنه على الرغم من أن التفاوض جارٍ بشأن أهداف التنمية المستدامة، فمن المرجح أن يتم دمجها مع أهداف إنمائية أكثر طموحاً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن تقييم أوجه الضعف في التقدم نحو تحقيق الأهداف والتركيز على نقاط القوة لهذه التجربة أمران ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن النتائج الرئيسية للتقرير تشير إلى العلاقة المترابطة بين التحول الهيكلي الاقتصادي وتنويع الاقتصادات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتطلب مسار النمو المستدام معالجة متوازنة بين أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والنمو البشري والتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، ساعد التقرير على إبراز التقاطع بين نهاية عهد الأهداف الإنمائية للألفية ووضع تصور لأهداف التنمية المستدامة الأكثر طموحاً.

٨- وعرض مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة النقاط الرئيسية *لتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤*. وأشار إلى أن الاهتمام الرئيسي للتقرير هو المستقبل - أي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - ولكن لفهم المستقبل، تناول التقرير التجارب السابقة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما الأشواط التي قطعتها على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن تجاربها الأخيرة أظهرت أن النمو وحده لا يكفي لتحقيق التنمية. فالنمو دون تغير هيكلي دينامي يحول الموارد إلى أنشطة ذات قيمة مضافة ويحافظ على نمو الإنتاجية يؤدي بالبلدان إلى طريق مسدود. وقد أظهر التاريخ أن التنمية المستدامة تتحقق من خلال الارتقاء بإنتاجية أنشطة الإنتاج من مستوى منخفض إلى مستوى عال وتنويع الإنتاج وأنماط التصدير. وبالتالي، فإن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى إيلاء اهتمام بالغ بأنماط النمو والعوامل التي تنهض بالاقتصاد.

٩- وأدلت المجموعات والوفود التالية ببيانات: الفلبين، باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين؛ وبنن، باسم أقل البلدان نمواً؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة، باسم المجموعة الأفريقية؛ والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وأوروغواي، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛

والفلبين، باسم المجموعة الآسيوية؛ وسويسرا، نيابة عن مجموعة جوسكانز؛ وبنغلاديش؛ وإثيوبيا؛ والمغرب؛ والصين؛ وكينيا.

١٠- وأثنى جميع المتكلمين على الأونكتاد أهمية التحليل الوارد في التقرير وأصالته وتوقيته وجودته العالية، وخاصة لأنه يوفر تقييماً لأداء أقل البلدان نمواً في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان التقرير أداة مفيدة جداً لوضع السياسات بالنسبة لتلك البلدان. وأيد العديد من المتكلمين النهج المتبع في التقرير فيما يتعلق بصياغة المبادئ التوجيهية أو الدروس المستفادة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية للاسترشاد بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١- وأكد العديد من المندوبين على الدور الفريد للأونكتاد في مجال تحليل السياسات العامة والدعم المقدم لأقل البلدان نمواً، وأعربوا عن دعمهم لبحوث الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني لأقل البلدان نمواً. وحثوا الأونكتاد على نشر نتائج بحوثه وتوصياته المتعلقة بالسياسات العامة على أوسع نطاق ممكن وذلك لإثراء النقاش حول تلك السياسات.

١٢- وقال أحد المندوبين إن التقرير يعكس الروح التطلعية لقيادة الأونكتاد الحالية في مواجهة التحديات العالمية الجديدة؛ وشجع على مواصلة استكشاف مدى علاقة العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بالتحديات الدولية الجديدة الناتجة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والجهود اللازمة لتلبية التوقعات الطموحة لأعضائه. وأبرز أحد المتكلمين من غير أقل البلدان نمواً أهمية تنمية أقل البلدان نمواً بالنسبة لبلده، حيث قال إن العديد من البلدان المجاورة في المنطقة من أقل البلدان نمواً. ومن هنا جاءت أهمية التقرير.

١٣- وأيد معظم الوفود المفهوم الوارد في التقرير تحت عنوان "مفارقة أقل البلدان نمواً"، والذي أدى إلى استنتاج مفاده أن النمو الاقتصادي وحده لن يؤدي إلى التنمية المستدامة، خاصة في ظل اقتصاد معولم، دون تحول هيكلي ونمو في الإنتاجية وخلق فرص عمل. ورحبت الوفود بخيارات السياسات الداخلية المطروحة في التقرير والتي قد تساعد في تحقيق ذلك. وقالت بعض الوفود إن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تنتهج استراتيجيات إنمائية أكثر ملاءمة لظروفها. وفي هذا الصدد، ركز بعض المتكلمين على الدور الحاسم للتنويع الاقتصادي الزراعي والريفي في عملية التحول وأبدوا رغبة في أن يتلقوا مستقبلاً توجيهات من الأونكتاد بشأن هذه المسألة.

١٤- وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية. فقد أشار بعض المندوبين إلى أهمية التنفيذ الكامل لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، فضلاً عن إصلاح المؤسسات الدولية دعماً للتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ورأى أحد المتكلمين أن المساعدة الإنمائية مهمة؛ شأنها شأن تعبئة الموارد المحلية، وخاصة من جانب القطاع الخاص. ويمكن أن تؤدي تهيئة بيئة تنظيمية مواتية إلى حفز مصادر بديلة لتمويل التنمية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات تحويلات العمال. غير أن المسؤولية النهائية عن التنمية تقع على عاتق الحكومات الوطنية.

١٥- وأيد العديد من المتكلمين الرأي الذي يفيد بأن مفارقة أقل البلدان نمواً تعكس أوجه القصور في عملية الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها: ففي حين نصت الأهداف على غايات محددة، لم يكن هناك أي تفسير حول كيفية تحقيقها أو تنفيذها. وكانت هناك بالفعل حاجة إلى تصحيح هذا السهو، ودعا البعض إلى مراعاة بعض الجوانب الخاصة بأقل البلدان نمواً عند إعداد خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية التعاون الدولي في مجال الضرائب لزيادة تعبئة الموارد من أجل التحول الهيكلي. وأكد أحد المتكلمين على ضرورة وجود إطار للحوكمة يمكن من خلاله توجيه الموارد إلى قطاعات الاقتصاد الأكثر إنتاجية. وزعم متكلم آخر أن المجتمع الدولي يقوم بدوره - مثلاً من حيث الوصول إلى الأسواق - معترفاً بأنه يمكن تحقيق تحسينات كبيرة، كما هو الحال في برامج المعونة من أجل التجارة.

١٦- وسلط بعض المتكلمين الضوء على العلاقة بين التحول الهيكلي الاقتصادي والحاجة إلى دخول سلاسل القيمة العالمية، بالنظر إلى أن قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في تلك السلاسل وفي التجارة الدولية ضعيفة للغاية.

١٧- وتمثلت الاحتياجات الأخرى في المساعدة على قياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ووضع مقاييس لتلك القدرات وتحقيق المزيد من التآزر بين الأونكتاد وتلك البلدان، ولا سيما في صياغة تصورات وخيارات سياساتية تحقق التوازن - على سبيل المثال عند وضع ضوابط النظام التجاري الدولي.

باء- حلقة نقاش: *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤: النمو المقترن بتحول هيكلي - خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥*

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٨- ناقش الفريق الرفيع المستوى موضوع "التحول الهيكلي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأقل البلدان نمواً". وفي ملاحظاته التمهيدية، قال مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة إن *تقرير أقل البلدان نمواً* هو تقرير الأمم المتحدة الدوري الوحيد الذي يتناول قضايا أقل البلدان نمواً بطريقة موضوعية. وقد جاءت طبعة عام ٢٠١٤ في الوقت المناسب بالفعل، نظراً لأن عام ٢٠١٥ سيمثل نقطة تحول لسياسة التنمية مع إدخال أهداف التنمية المستدامة؛ وسلطت الضوء كذلك على بعض الرسائل الرئيسية التي تتعلق بالنقاش الدائر حول الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وخلص التقرير إلى أن البلدان القادرة على تحويل اقتصادها وتنويع إنتاجها في الصناعات التحويلية تحقق باستمرار أداءً أفضل فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية مقارنة بأقل البلدان نمواً الأخرى. وتشهد تلك الاقتصادات أيضاً نمواً أسرع في إنتاجية العمالة وفرص العمل في القطاع الصناعي. ولذلك لا بد من تصميم سياسات لحفز التحول الهيكلي في سبيل وضع أقل البلدان نمواً على الطريق الصحيح للانضمام إلى

صفوف البلدان المتوسطة الدخل وامتصاص الصدمات التي تقترن بتغير المركز، مثل فقدان الوصول التفضيلي إلى الأسواق.

١٩- وناقش أعضاء الفريق أيضاً التحديات العديدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في طريقها للخروج من هذه الفئة. وأقروا بالمساهمة المهمة *لتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤* كأول دراسة شاملة عن التغير الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وكان طموح خطة عمل اسطنبول هو خروج أكثر من نصف أقل البلدان نمواً من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، غير أن تحقيق تلك النتيجة يمر عبر التغلب على مشاكل هيكلية كبيرة تعاني منها أقل البلدان نمواً. وقد بذلت بنن، على سبيل المثال، جهوداً كبيرة للوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عمل اسطنبول. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أجرى البلد إصلاحات رئيسية تهدف إلى زيادة قدراته الإنتاجية. ودعمت الحكومة بنشاط تطوير إنتاج القطن والزجاج؛ واكتسبت العديد من المؤسسات الصفة الرسمية، وخُفضت الإجراءات البيروقراطية لزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية. وركز البلد أيضاً على الحرف اليدوية من خلال تمويل واسع النطاق للمشاريع الصغيرة؛ وتوفير البنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء في المناطق الريفية؛ وإنشاء معرض دولي للحرف اليدوية. وفي القطاع الزراعي، تسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي في نفس الوقت عن طريق تنفيذ سياسات المنافسة لخلق فرص متكافئة للجميع وتوفير البنية التحتية والتمويل. وبينما تشجع الحكومة النشاط الاقتصادي والمنافسة، فقد عززت أيضاً شبكة الحماية الاجتماعية عن طريق إنشاء وكالة حماية مدنية وتحسين التأمين الصحي.

٢٠- وكانت نتائج هذه الإصلاحات الواسعة مطمئنة: في عام ٢٠١٣، زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٥ في المائة (تقريباً ضعف معدل عام ٢٠١١)؛ وأخيراً تمت السيطرة على التضخم، الذي لم يعد يتجاوز ١ في المائة، وانخفض عجز الميزانية انخفاضاً كبيراً ليصل إلى ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات. فهيكل الإنتاج بحاجة إلى المزيد من التنويع، ولا يزال البلد يفتقر إلى رأس المال البشري وهناك حاجة إلى تعزيز الروابط بين المؤسسات والنظام التعليمي. وأخيراً، ينبغي تعزيز التكامل الأقاليمي وتكريس المزيد من الجهود في المحافل الدولية لتيسير الوصول إلى الأسواق الدولية.

٢١- وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن العديد من أقل البلدان نمواً حققت نمواً اقتصادياً دون إجراء التحول الهيكلي، وبالتالي قد لا تحافظ في المستقبل على جودة الوظائف والنمو المستدام. وركز المجتمع الدولي تركيزاً شديداً على إيصال المساعدة إلى القطاعات الاجتماعية، بدلاً من النهوض بالعوامل التي تحقق التنمية. وفيما يتعلق بخطة التنمية الدولية، شهد العالم إعادة توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وكان من المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعادة توجيه بؤرة تركيز النقاش الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ نحو التحول الهيكلي بوصفه المحرك الرئيسي للنمو والتنمية البشرية.

٢٢- وكان هناك فهم واضح لعملية التحول الهيكلي. فيمكن أن يتحقق التحول الهيكلي عن طريق تحويل الموارد عبر القطاعات، أي عن طريق نقل العمالة من الزراعة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى مثل الصناعات التحويلية والخدمات، ويمكن بالتالي تحقيق تغيرات مباشرة في الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، يمكن اتخاذ خطوات على مستوى القطاعات عن طريق نقل العمالة نحو الشركات الأكثر إنتاجية داخل قطاع ما وعلى مستوى الشركات، عن طريق نقل العمالة نحو خطوط الإنتاج الأكثر إنتاجية. غير أن القياس الدقيق لهذه العملية الدينامية يمثل تحدياً من نوع خاص نظراً لأن التحول يشمل عدة أبعاد وكانت عمليات تحليل النمو التي أجريت في الماضي تستند إلى عدد من الافتراضات غير الموضوعية.

٢٣- وعلى الرغم من هذه الصعوبات، حققت أقل البلدان نمواً تقدماً منذ الستينات من القرن الماضي. وفي العقدين السابقين، كان نمو إجمالي الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نمواً يُعزى، فيما يبدو، إلى تغيرات مباشرة في الإنتاجية بالأساس، في حين أن الاقتصادات الأفريقية كانت فيما يبدو متأخرة عن الاقتصادات الآسيوية من حيث نقل العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك،، فحتى في حالات نقل الموارد نحو قطاعات أكثر إنتاجية، وبخاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة، أوضحت البيانات التي قدمها أحد أعضاء فريق النقاش أن إعادة التوزيع تلك تفضي إلى مكاسب محدودة ولكنها تخلف خسائر هامة. وبعد عام ١٩٩٠، توسعت أنشطة خدمات السوق واستوعبت جزءاً كبيراً من العمالة التي تركت الزراعة. وعلى الرغم من أن مستويات الإنتاجية في تلك الخدمات تجاوزت متوسط مستوى الإنتاجية في جميع القطاعات، فقد كان نمو الإنتاجية منخفضاً؛ وبالتالي، لم يحدث في أفريقيا التغير الهيكلي الذي يعزز النمو.

٢٤- وتستلزم أزمات العرض والطلب المحتمل أن تواجهها أقل البلدان نمواً في المستقبل القريب تنفيذ مجموعة التدابير السياساتية المناسبة لبدء حركة التحول الاقتصادي فيها. وشدد أعضاء فريق النقاش على أهمية المجالات التالية: استخدام السياسات الصناعية لتغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي تنطوي على آفاق أفضل للنمو الاقتصادي، وخاصة عن طريق الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة؛ وتعزيز العلاقة بين الدولة ودوائر الأعمال؛ وتحفيز مؤسسات التمويل الإنمائي؛ واستخدام المعونة من أجل تعزيز التحول.

٢٥- وفي المناقشة التي تلت، شدد المشاركون على النمو الذي حققه عدد من أقل البلدان نمواً والذي سمح لها بتوسيع بنيتها التحتية وتحسينها.

ثالثاً– المسائل التنظيمية

ألف– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٦– في الجلسة العامة الافتتاحية لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(60)/1. وبذلك، فقد كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢– *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤: النمو المقترن بتحول هيكلي – خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥*

٣– تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والستين

٤– مسائل أخرى

٥– تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الستين

باء– تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الستين

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٧– أذن مجلس التجارة والتنمية بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع تحت سلطة الرئيس والمقرر.

المرفق الأول

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة التجارة والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

٤- سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

٥- صياغة السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

٦- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير مجلس لجنة التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

٤- تعبئة الاستثمارات من أجل التنمية: مساهمة الأونكتاد في سياق التمويل من أجل التنمية

٥- (أ) تنظيم المشاريع وأهداف التنمية المستدامة

(ب) سياسات تعزيز التعاون من أجل تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

٦- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير مجلس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأردن
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أوزبكستان
باراغواي
البرازيل
بربادوس
بنغلاديش
بنن
بولندا
بيرو
ترينيداد وتوباغو
الجبل الأسود
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جنوب أفريقيا
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عمان
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قطر
كازاخستان
كوبا
كوت ديفوار
كينيا
لاتفيا
ليبيا
مدغشقر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
ميانمار
النمسا
نيبال
هايتي
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطّلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(60)/INF.1.

٢- وكانت الدولة التالية غير العضو ممثلة بصفة مراقب في الدورة:
دولة فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأفريقي
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي

٤- وكانت الوكالة المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التاليتان ممثلتين في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي.